دورُ الحكومات والإدارات المحلية في حمايةِ البيئةِ من أخطارِ التلوّث: التجربة العراقية انموذجاً

م. م. رشا فاضل جزاع
أ. م. د. اسعد طارش عبد الرضا
جامعة بغداد– مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية

الملخص

تعدُ البيئة من أهم الموارد الطبيعية التي ينبغي الحفاظ عليها لضمانِ مستقبلٍ آمنٍ ومستدامٍ للأجيالِ القادمة. ومع تزايدِ التحديات البيئية التي يواجهها العالمُ اليوم، أصبح من الضروري تبني سياسات وإجراءات فعّالة لحمايةِ البيئة من أخطارِ التلوث والتدهور البيئي. في هذا السياق، تلعبُ الحكوماتُ دوراً محورياً في تعزيزِ التشريعات البيئية، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذها.

تمثلُ الحكومةُ العراقيةُ جزءًا من هذه الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، حيث شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في التوجهات الرسمية نحو تبني سياسات بيئية مستدامة، وإجراءات فعّالة لمكافحة التلوث. يتضمنُ هذا البحث استعراضاً لدورِ الحكومة العراقية في هذا المجال، من خلال تسليط الضوء على التشريعات والإجراءات المتخذة بهدفِ الحفاظِ على البيئة، مع التركيز على التحديات التي تواجهها والعوائد المحتملة لتلك الجهود.

سنناقشُ في هذا البحث القرارات والتشريعات البيئية الرئيسة، التي أصدرتها الحكومة العراقية، فضلاً عن المبادرات المحلية والدولية التي تساهم في تعزيز الوعي البيئي، وتحقيق التنمية المستدامة. كما سنتناولُ التحديات القائمة التي تواجهُ الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية، والتصدي لمشكلاتِ التلوث، مع تقديم بعض التوصيات لتحقيق إدارة بيئية ناجحة ومُستدامة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، مؤسسات التعليم، المواطنة، التنشئة الاجتماعية، الدولة العراقية.

The Role of Governments and Local Administrations in Protecting the Environment from Pollution Hazards: The Iraqi Experience as a Model

Asst. Lec. Rasha Fadhil Jazza
Asst. Prof. Dr. Asaad Tarish Abdul-Ridha
University of Baghdad – Center for International Strategic Studies

Abstract

Iraq is one of the countries characterized by ethnic, religious and sectarian diversity, and this diversity is a factor of wealth and richness. However, the government policies that the state has followed since its establishment until the present time have negatively affected diversity, and have turned into a factor of weakness and crises, which has affected the national identity and its disintegration in favor of sub-identities. Therefore, the current and upcoming government must employ its institutions (official and unofficial) in favor of building a national identity that all Iraqis can take refuge in, and the most prominent of these institutions is (education) because it is the institution that builds people on loyalty and love of the homeland and spreads peace and tolerance and other things. This is what the Ministries of Education and Teaching are doing through the impact of curricula and scientific activities and the consolidation of the values of citizenship and democracy that emphasize the national identity.

Key words: National Identity, Educational Institutions, Citizenship, Socialization, Iraqi State.

المقدمة

يعاني العراق من أزمة الهوية الوطنية التي رافقت الدولة منذ نشـــوئها وإلى الوقت الحاضـــر، فالمجتمع العراقي مجتمع تعددي من الناحية الأثنية والدينية والمذهبية، ويفترض أن يكون هذا التعدد عامل قوة واستقرار كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة، إلا أن هذا التعدد كان عامل ضعف وأزمات، ويرجع ذلك إلى السياسات التهميش والإقصـاء التي اتبعتها الحكومات منذ الاستقلال، وتسبب في ذلك بأزمة الهوية الوطنية لاسيما بعد عام 2005، إذ ســـادت الهويات الفرعية على حســـاب الهوية الوطنية، بعد أن ضـــعفت الدولة ومؤسساتها لحساب المؤسسات الفرعية، لذلك يقع على عاتق الحكومة العراقية مسؤولية بناء الهوية الوطنية عبر مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وأهم تلك المؤسسات التعليم، إذ تمثل العمود الفقري التي تعتمد عليها الدولة في بناء هويتها الوطنية، إذ تؤدي المدرســـة دوراً كبيراً في تعزيز الانتماء الوطني عبر المناهج الدراســـية والبرامج التثقيفية، وتعزز الشعور الولاء للوطن على حساب الهويات الفرعية، وتنمي له حب الدولة واحترام النظام والقيم المجتمعية، وتعزز مفهوم التســـامح والتعايش، لذلك ســـعت الحكومة العراقية بعد عام 2005 عبر وزارة التربية إلى وضـــع برامج دراســـية تعزز الهوية الوطنية، وتعريف المواطن بحقوقه وواجباته، مع تفعيل النشاطات التي تعزز الهوية الوطنية، ولم يقتصر الأخير على المدرسة وإنما أمتد للجامعة التي تسـهم بشـكل واضـح في تنمية المجتمع عبر برامج التعليم الجامعي، فضـلاً عن النشـاطات الطلابية والدراسـات العلمية، لذلك فإن للجامعة دوراً كبيراً في تنمية قيم المواطنة وتعزز قيم التســـامح والتعددية واحترام الرأي واعتماد الحوار البناء، وتنشر ثقافة السلام وتعزز من رابطة الإخاء والاندماج المجتمعي، وهذا ما تقوم به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق عبر تعزيز المناهج التي تؤكد على الهوية الوطنية والانتماء الوطني والحفاظ على ســـيادة الدولة من الأعداء الداخل والخارج وترســـيخ قيم الديمقراطية والمواطنة، وعلى ضـــوء ذلك تم

تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول إشكالية الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2005، في حين تناول المبحث الثاني دور المدرسة في تعزيز الهوية الوطنية، أما المبحث الثالث تناول دور الجامعة في تعزيز الهوية الوطنية.

تكمن إشكالية البحث من أن أزمة الهوية الوطنية في العراق ظاهرة رافقت الدولة منذ نشوئها، ما انعكس سلب على ولاء المواطن لحساب الهويات الفرعية، مما يستدعي التدخل الحكومي عبر مؤسساتها لمعالجة هذه الظاهرة مستعينا بمؤسسات التنشئة، لكونها الأساس في عملية بناء الدولة، لذلك فإن هذه الإشكالية تحاول الإجابة على إشكالية الهوية الوطنية في العراق، وكيف تؤدي مؤسسات التعليم دورها في تعزيز الهوية الوطنية.

وتنطلق فرضية البحث من أن استثمار المؤسسات التعليمية في بناء الإنسان على حب الوطن تمثل قاعدة أساسية في بناء هوية وطنية عراقية تحترم كافة الهويات الفرعية، وهذا ينعكس إيجابيا على بناء الدولة الوطنية.

واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الهوية الوطنية في العراق، كما اعتمدنا على المنهج الوظيفي أي كيف يمكن توظيف مؤسسات التعليم لبناء هوية وطنية تسهم في الحفاظ على وحدة العراق، كما تم الاعتماد على المنهج النظمي وذلك لتحديد المدخلات (المؤسسات التعليمية) وتحويلها إلى مخرجات على شكل هوية وطنية.

تكمن إشكالية البحث من أن أزمة الهوية الوطنية في العراق ظاهرة رافقت الدولة منذ نشوئها، ما انعكس سلب على ولاء المواطن لحساب الهويات الفرعية، مما يستدعي التدخل الحكومي عبر مؤسساتها لمعالجة هذه الظاهرة مستعينا بمؤسسات التنشئة، لكونها الأساس في عملية بناء الدولة، لذلك فإن هذه الإشكالية تحاول الإجابة على إشكالية الهوية الوطنية في العراق، وكيف تؤدي مؤسسات التعليم دورها في تعزيز الهوية الوطنية.

وتنطلق فرضية البحث من أن استثمار المؤسسات التعليمية في بناء الإنسان على حب الوطن تمثل قاعدة أساسية في بناء هوية وطنية عراقية تحترم كافة الهويات الفرعية، وهذا ينعكس إيجابيا على بناء الدولة الوطنية.

واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الهوية الوطنية في العراق، كما اعتمدنا على المنهج الوظيفي أي كيف يمكن توظيف مؤسسات التعليم لبناء هوية وطنية تسهم في الحفاظ على وحدة العراق، كما تم الاعتماد على المنهج النظمي وذلك لتحديد المدخلات (المؤسسات التعليمية) وتحويلها إلى مخرجات على شكل هوية وطنية.

المبحث الأول: إشكالية الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2005

تعد الهوية الوطنية وعياً متطوراً على الانتماء الفرعي، وهي وعي مقترن بنشـــوء الدولة إذ تمثل الهوية من المنظور الســـياســـي محوراً مركزياً في عملية بناء الدولة والأمة، فبعد كل دورة زمنية في التاريخ تبرز حاجة المجتمعات لتأكيد ذاتها أو مراجعة لانتمائها، هذه الحاجة تتجســـد بصـــيغة الانتماء، وتؤطر بملامح أو مشتركات (إنسانية–اجتماعية– ثقافية) تنعكس على المستوى السياسي، ويسمى هذا الانتماء بـــ (الهوية) كمضـمون للمواطنة، وإن مفهوم الهوية من المفاهيم السياسية المثيرة للجدل، برزت ضـمن أطر من الروابط والمصـالح المشـتركة، فنجد أن ثمة هوية (قومية) أو (دينية)، أو (عرقية) أو(طائفية)، وهي تمثل نماذج لهويات (فرعية) ضـيقة، ولكن هناك نموذج أوسـع عندما تكون هوية جامعة الأكثر من قومية ودين وطائفة، وبهذا تتجاوز الهوية إطارها الفرعي لتعبر عن المشـــترك الأوســـع في الانتماء، وهو الهوية الوطنية التي تنتمي إلى الجغرافيا والتاريخ والروابط والاتصالات والمصالح المشتركة[1].

إن أزمة الهوية الوطنية ظاهرة عالمية، وبالتالي فان العراق واحد من هذه الدول التي تعاني من أزمة هوية وطنية، ونحن هنا امام مصـــلحان الأول الهوية الوطنية والثاني نقيضـــه ازمة الهوية الوطنية، فالأول يعني الرابطة التي تجمع وتوحد الافراد وتجعل منهم شـــعوبا تترجم روح الانتماء لدى أبنائها ورفع شـــأن الأمم وتقدمها وازدهارها في بناء الدولة وبدونها تفقد الجماعات كل معاني وجودها واســتقرارها، وتعد في المنظور الســـياســـي المحور المركزي في عملية بناء الســـلطة والدولة التي ينبغي ان تتأســـس على هوية وطنية مجتمعية واحدة، بينما الثانية تعني وجود خلل في تكوين الهوية الوطنية يجعلها مصـدراً لشـكل من اشـكال التوتر في علاقاتها مع الهويات الأخرى، مما ينعكس على الفرد في نقص الشعور الطبيعي المطلوب لاستمرارية الوجود التاريخي للفرد، بمعنى آخر الشـعور بالقلق الشـديد والاضـطراب النفسـي الذي ينعكس سـلبا على تماسـك الشـخصـية وثباتها، فيؤدي بهم إلى الارتباك في أدوارهم، وفقدان المعنى أو الغرض من حياتهم، وعدم معرفة إلى من ينتمون[2].

إن الهوية الوطنية لا يمكن تكون حقيقية وفاعلة أن لم تشـعر كل هوية حقوقها مضـمونة بالهوية الوطنية، ولا يمكن للهوية الخاصـة أن تسـتولي على الهوية الوطنية، ولا أن تتمرد عليها وقتما تشـاء وكيفما تشاء، فان حصل الأمر الأول فان الأمر الثاني سيكون نتيجة طبيعية، ولكي تنجح المعادلة لابد من علاقة متبادلة وديناميكية، فتشـعر الهوية الخاصـة بأن الهوية الوطنية ضـامنة وحافظة ومشـجعة لها، وتشـعر الهوية الوطنية بأن الهويات الخاصة هي اجزاء متكاملة، يقود سقوط أي جزء حيوي إلى سقوط كامل البنيان[3].

وإن الهوية الوطنية العراقية موضوعة رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها وإلى الوقت الحاضر، مع مراحل صـــعود وهبوط، فالهوية العراقية الوطنية لم تكن دائماً عقداً بين اطراف المجتمع العراقي الذي هو مجتمع تعددي بطبيعته، بل كانت تفرضها اما سياسات القمع والهيمنة الداخلية والخارجية، أو تلاقي بعض

المشـــتركات والمصـــالح مؤقتاً الوطن في مراحل محددة، وأن المشـــكلة التي يعاني منها العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانســـجام بين الجماعات الوطنية التي يتكون منها النســـيج العراقي، لا ســـيما إن هذه الجماعات تختلف ثقافيا وطائفيا وقوميا ودينيا، وأن بعض منها تعيش تحت وطأة التبعية وربما التخلف، الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية عملية في غاية الصـعوبة، والذي زاد في تعقيد العملية السـياسـية في العراق بعد عام 2005[4].

فالمجتمع العراقي برمته مر ويمر منذ ســـنوات متلاحقة لاســـيما بعد عام 2003 من أزمة الهوية الوطنية، وازدادت وتفاقمت حالة الضـعف والتهديد للهوية الوطنية العراقية واحتمالات ضـياعها بحالة من التراجع الفكري والحضاري، والذي يراجع التاريخ يجد أن الأمم والشعوب تزداد انشغالا بتاريخها وماضيها حين يكون حاضـــرها مأزوماً ومســـتقبلها غير واضـــح، لذلك طغت الهويات الفرعية في العراق بعد عام 2003، لاسـيما وأن الخطاب الإعلامي الخارجي بدأ يضـخ العنصـرية والعرقية والطائفية في هيكل الدولة العراقية بهدف تفكيك البنية الاجتماعية العراقية، وتحت شـــعار (فرق قبل أن تغزو)، ثم أصـــبح الخطاب الطائفي فيما بعد الركيزة الأســـاس في ســـياق التنافس الانتخابي، فضـــلاً عن خلط الجانب الديني والقبلي والقومي وليس الوطني، فانتهج الســـياســـيون العراقيون ســـياســـة الاســـتقطاب الضـــيق الذي يعتمد على الانتماءات الفرعية والجزئية من أجل الحصول على المناصب وأصوات الناخبين[5].

فالمواطن العراقي في حيرة تجاه الولاءات الفرعية، التي أتجه إليها طلباً للحماية كالعشـــيرة أو الدين أو الحزب وأحيانا القائد الملهم، لاســـيما بعد أن ضـــعفت ســـلطة الدولة ومؤســـســـاتها وأفتقد المواطن العراقي للأمان والحماية، وغدت الحقوق والواجبات مجرد شعارات يتغنى بها السياسيون في الخطب السياسية وحبيسة المتن الدســـتوري والنصـــوص القانونية ولا وجود لها ولا أثر على أرض الواقع، وإن ضـــعف الهوية الوطنية العراقية أمام الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة، يعني ضعفاً في البناء الدستوري والسياسي للدولة، وذلك يدفع بشـــكل أو بأخر المواطن بالاقتناع بأن العراق وطن ليس للجميع، بل هو ســـاحة صـــراع لتلك الانتماءات الضـــيقة للحصـــول على المكاســـب والمغانم فيه، وعليه يتجه العراقي نحو المذهب والعشـــيرة والحزب والرمز والقائد يقدم له ولائه، لأن ذلك في رأيه أكثر قوة وحصانة وتوفيراً للأمن من الانتماء للوطن[6].

وإن إشـــكالية الهوية الســـيـاســـية للدولة العراقية، هي إشـــكالية بنيوية في العمق أكثر من كونها إشـــكالية مصـطلح، فمنذ تأسـيس الدولة العراقية والإشـارة إلى الذات الوطنية على مسـتوى الهوية تشـكل أزمة على مســـتوى الخطاب والممارســـة الســـيـاســـية لدى اغلب المكونات العراقية، وما ذاك إلا انعكاس للفشـــل في التعاطي مع استحقاق قيام الدولة الوطنية، ذلك الفشل البنيوي الذي أضر بهوية الدولة ونظامها السياسي وبرامجها الوطنية[7]، إذ ســـاهمت ســـيـاســـات وســـلوكيات بعض أغلب الأحزاب والشـــخصـــيات الســـيـاســـية والقيادية في تشـظي المجتمع العراقي وتقسـيمه، وإضـعاف الانتماء وضـياع الهوية الوطنية، فقد سـاد بسـبب

هذه السياسات والسلوكيات الفردية والفاسدة طابع الولاء المحلي والفئوي والمناطقي، وكان تقديم الهويات الفرعية والمحلية والخاصة على الهوية الوطنية العراقية الكبرى والجامعة واستغلالها من الآخر سبباً في تأجيج العديد من الصراعات والنزاعات الداخلية(8).

وواجهت النخبة السياسية الحاكمة إشكالات كبيرة حالت دون إمكان قيامه بالدور المنوط أو المتوقع منه عام 2003، منها حضور ثقافة الاقصاء بمتغيراتها المذهبية والايديولوجية، وذلك انطلاقاً من البعد الفكري الايديولوجي والفكري، واستغلال عاطفة التدين لدى العراقيين عموماً للدفع بتأسيس ثقافة وممارسات اقصائية تتخذ من الدين والمذهب مبرراً للإقصاء والاستبداد والبقاء في السلطة والتفرد بها، حتى ولو بتأجيج دوامة الصراع والانقسام المجتمعي، وإضعاف الهوية الوطنية الجمعية لصالح هويات فرعية تؤدي إلى عدم استقرار الدولة وغياب مؤسساتها، وتصارع رؤى حكم الدولة وقيادة المجتمع عبر بناء نظام جديد قديم يعتمد على التحالفات القبلية والعشائرية والمناطقية، ربطاً بثقافة الاقصاء والاستحواذ والتفرد الحكومة بالأفكار التقليدية السياسية المصحوبة من خارج الدولة مع التوظيف السيء للحكام والقابضين على السلطة، ليمثلوا بجمعهم هذا عقبات وعوائق أمام الوعي الفردي والجماعي للعبور إلى الدولة الوطنية دولة المؤسسات والمواطنة(9).

إن إشكالية الهوية العراقية وصراعات الهويات الفرعية منذ العام 2003 لا تتعلق بالعوامل الداخلية فحسب، بقدر ما تتعلق برغبة قوى الاحتلال الأمريكي من جهة وبالتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي من جهة أخرى، إذ بعد عام 2003 أدخل الاحتلال الأجنبي المجتمع العراقي في نمط جديد من التشابك في العلاقات السياسية والاجتماعية، أدى إلى تخلخل في بنية أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والاثنيات باعتماده أسلوب المحاصصة وترسيخ أسس الطائفية السياسية، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة، مما رافق ذلك من ضعف في البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، ومما زاد المشهد ارتباكاً وتعقيداً هو المحتل الأمريكي إذ ومنذ البداية شرعن لهذا الأمر وجاء تشكيل مجلس الحكم مؤسساً على ذلك، وثم جاءت انتخابات العام 2005 لتجعل ذلك أكثر بروزاً، ثم ليسود ذلك على الساحة السياسية والاجتماعية العراقية إلى الوقت الحاضر، إذ تم منذ البداية تمزيق المكون الاجتماعي العراقي إلى كانتونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة تارةً على أساس العرق، وأخرى على أساس المذهب، وثالثة على أساس الطائفة في كل مكون، ولم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة تعترف بشكل كاف بالتعددية الثقافية، ولم تراع متطلباتها، فعجزت عن إيجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهمت أزمات الشرعية والمشاركة

والاندماج والتغلغل والتوزيع، في زيادة حدة أزمة الهوية، كما أسهمت هذه الأزمة مع بقية الأزمات في رفع درجة تعقيد كل منها ومن ثم رفع مستوى حدتها[10].

لذلك فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية عن زرع بوادر الانشقاق من خلال الاعتراف بوجود مناطق متنازع عليها غير خاضعة لسلطان الدولة المركزية وتثبيت ذلك دستوريا، الأمر الذي ترك ظلاله على طبيعة العلاقة بين العرب والكرد بخلق مناطق فصل بينهما، كما إن تدخل دول الجوار في العملية السياسية ومخرجاتها ودعمها سرا وعلنا لبعض النخبة السياسية التي تطمح في صعودها كان له عميق الأثر في صياغة التوترات بين القوميات والطوائف العراقية، وعاملاً مؤثراً في الهوية الوطنية، إذ باتت تلك النخبة تمثل الاتجاه للخارج لشعورها بعدم القدرة على أن تصل إلى ما تصبوا إليه من دون ذلك الدعم، ولعل مدعاة ذلك هو غياب الأمن المجتمعي الداخلي الذي جعل تلك النخبة ترتمي للطرف الخارجي من أجل المحافظة على بقائها مؤثرة في العملية السياسية، وإن تحديات الهوية الوطنية سواء كانت داخلية أم خارجية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتحدي الأمني الذي ترك ظلاله على مجمل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، إذ أن غياب الأمن أسهم في عزل المكونات المجتمعية وركونها إلى الهويات الفرعية وتسلل الأطراف الخارجية للتأثير[11].

أن ينتمي المواطن العراقي لوطن اسمه (العراق) يعني أنه يؤمن بقيمة هذا الانتماء الحقيقي الذي يكون بمثابة الشحنة الروحية والعاطفية التي لا تضعف ولا تنتهي، وتدفعه للعمل المخلص والمشاركة البناءة التي تساهم في رقي بلده، ومن مصاديق الانتماء والشعور بالوطنية هو إذابة الذات في الجماعة وتقديم المصالح العليا للوطن على الخاصة، والدفاع عن العراق وقضاياه العامة مع الاحتفاظ بحق الدفاع عن المصالح الخاصة المعقولة والمقبولة شرعا وقانوناً، ولكن بتقديم الأولى عندما يكون العراقي بين خيارين في زمان واحد، وهو جزء من واجبات وتأسيس ثقافة المواطنة العراقية التي لا تحتاج إلى جهد كبير سوى في تضافر الجهود كافة من الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والنخب والبرلمان، من أجل صياغة صحيحة وصحية ومقبولة لأسس المواطنة الصالحة التي ترسخ العدالة والمساواة بين العراقيين كمواطنين وتطبق القانون على الجميع وتكون من حيث الممارسة غير بعيدة ولا تكرس التمييز على أساس الدين والمذهب والعشيرة والفئة والحزب، وأن ذلك وأن حدث سيولد رد فعل سلبي من قبل الذين مورس عليهم التمييز، ويجعلهم ينكفئون على ذواتهم ويلجئون إلى طوائفهم أو قبائلهم لأخذ حقوقهم واسترجاع ما سلب منهم وتكون المحصلة تأسيس دولة المحاصصة والانحيازية والطائفية والحزبية وليست دولة القانون و المؤسسات[12].

لذلك يقع على عاتق الحكومة العراقية الآن المسؤولية الكبرى في ترسيخ مفهوم المواطنة، من خلال المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتطبيق القانون على الجميع، وعلى عاتق البرلمان العراقي وضع التشريعات لتكون حافظة لحقوق جميع العراقيين ومكرسة ومحددة لواجباتهم دون تمييز وتتناسب مع

المرحلة، كما أن من واجبات الحكومة العراقية أن تضع وفق برامجها الثقافية وبرامج مؤسساتها التعليمية والتربوية خطط وبرامج ومناهج تساهم في غرس روح المواطنة، وتكرس مفهوم الانتماء للوطن العراق والولاء له[13].

المبحث الثاني: دور المدرسة في تعزيز الهوية الوطنية

ينشأ مفهوم الانتماء الوطني مع الفرد منذ لحظة ميلاده، متجذرا في ارتباطه بوالديه وبالأرض التي نشأ عليها، فمن خلال العائلة التي تغرس في أبنائها قيم الولاء والوفاء للدين والوطن والقيادة، يبدأ الفرد في اكتساب مشاعر الانتماء الوطني، وتؤدي مؤسسات المجتمع، كالمدرسة والجامعة والإعلام وأماكن العبادة، دورا محوريا في تعزيز هذا الشعور فمن خلال المناهج الدراسية والبرامج التثقيفية، يتم ترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء، وتنمى مشاعر الحب والإخلاص للوطن لذلك، فإن الشعور بالانتماء للوطن والقيادة ليس مجرد اختيار، بل هو واجب ومسؤولية تقع على عاتق كل فرد عاش على هذه الأرض الطيبة، ورثها من أجداده الأوفياء، ونما شعوره بالانتماء من خلال مؤسساتها، فكل فرد مسؤول عن الحفاظ على وطنه، وعن المساهمة في تقدمه وازدهاره[14].

وتعد المدرسة من أهم وسائل المجتمع للتنشئة الاجتماعية والسياسية، خاصة بعد التطور الذي شهده عالمنا اليوم، وتدهور واضمحلال دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، فأصبح للمدرسة الدور الكبير البارز في إتمام دور المجتمع وتنشئة أبنائه وتشكيل شخصياتهم، ونقل تراثه من أجل البقاء والمحافظة على كيانه ومكانته بين الأمم والمجتمعات، كما إنها يعول عليها كثيرا في عملية التنشئة السياسية لاسيما فيما يتعلق بتوضيح مفاهيم السلطة وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية والانتماء، وأهم وظيفة لها هي الوظيفة الاجتماعية، وتتمثل هذه الوظيفة في العمل على تعريف الطلاب بالمجتمع تعريفا واضحا يشمل تكوينه ونظمه وقوانينه والمشاكل والعوامل التي تؤثر فيه، ومساعدة الطلاب على فهم الحياة الاجتماعية ومساعدتهم على التأقلم معها والمشاركة فيها، والمدرسة باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية وإعداد الشباب للمستقبل وإكسابهم معايير وقيم مجتمعهم، وتعمل على توثيق الصلة بين المجتمع والمدرسة من خلال توجيه التلاميذ إلى التأثير في المجتمع، وتمكينهم من المساهمة في الخدمة الاجتماعية، وتعمل على نقل التراث الاجتماعي والاحتفاظ به وتطويره وتبسيطه وتطهيره، وتساعد على صهر التلاميذ في بوتقة واحدة، كما تحتل المدرسة مكانة مركزية في المجتمعات الحديثة، فهي ليست مجرد مكان لنقل المعرفة والمهارات الأكاديمية، بل هي مؤسسة تربوية تؤدي دوراً حيوياً في تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية للأفراد، وتساهم في عملية التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم والمعايير السائدة[15].

وتعمل المدرسة على تأصيل المعرفة بالمواطنة عبر مساقات تتناول تربية السلام، وحقوق الإنسان، والتربية البيئية وتعميق مفاهيم الديمقراطية والمساواة والعمل لدى الطلبة، فالبيئة التي يعيش فيها الفرد والتي تتسم

بالمرونة واحترام حرية الفرد في التفكير والتعبير تعتبر نقطة البداية اجتماعيا، كما يأتي دور المدرسة في خلق جيل واعي ومهتم ومشارك قادر على الإسهام الفعال النشط في رفع عجلة التقدم والتطور لتصبح في مصاف المجتمعات المتحضرة التي تستطيع أن تواجه مشكلاتها، إذ تقوم كل من جماعة الرفاق والجماعة التربوية ودور العبادة ووسائل الإعلام بدورها في تربية المسؤولية الاجتماعية لتعزيز المواطنة وتنميتها لدى الطلبة مطلب أمن قومي ونوع من التربية الوقائية، وهو هدف تربوي رئيسي يعنى بإعادة صباغة المقاومة لدى الطلبة فالوسيلة الأساسية لإعداد النشء على حب الوطن والالتزام بمبادئه وقيمه والاهتمام بقضاياه ومشكلاته والمشاركة في رقيه وتقدمه مسؤولية التربية للمواطنة، إذ تغرس فكر المجتمع وثقافته بكل مواطن(16).

وأكد التربويون أن التربية للمواطنة هدفها تحقيق الديمقراطية ونشر قيم الولاء والانتماء بين أفراد المجتمعات لتحقيق المشاركة الإيجابية والفعالة، فتعتبر الديمقراطية أساس من أسس التربية التي يجب أن تمارس في غرفة الصف، وأن يعامل جميع الطلبة بطريقة تعزز لديهم مفهوم العدالة والمساواة وإتاحة فرصة المشاركة للجميع بإضافة جو يسوده المودة والاحترام والإصغاء والتعاون مما يقود الطلبة إلى التعلم الذاتي المستقل والتدريب على حل المشكلات الخاصة والعامة، وعلى الانتماء الحقيقي للجماعة فكل ما سلك الطلبة سلوكا ديمقراطيا في التعامل مع الآخرين يعني نجاحا في إرساء قيم الديمقراطية في المجتمع مما يخدم الوطن ويعزز الوطنية في نفوس النشء، فالتربية السياسية السليمة تعد مواطنين صالحين، إذ تعد طاقات بشرية مؤهلة ومثقفة تراعي التراث الحضاري، وتعمل على تحقيق الأماني الوطنية والتطلعات القومية للخروج من واقع التخلف واللحاق بركب الحضارة العالمية المتقدمة، فهي قادرة على تطوير المحبة بين الإنسان وأخيه على أسس ومبادئ الحق والعدل والسلام، وتساعد على بقاء الإنسان واستمراره بقيمه وعاداته ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلوغ الهدف بخلق إنسان سوي معتدل لا يتصادم مع المصالح المختلفة ويتكيف مع المجتمعات عامة، إذ أصبح الهدف التربوي إعداد الإنسان الصالح لكل مكان وليس للوطن فقط لديه القدرة على نقل المعرفة والحكم على الأمور والحكمة الجيدة في المواقف المختلفة التي يكتسبها الفرد من خلال الخبرات الاجتماعية النابعة من العادات والتقاليد وجملة القيم والمعتقدات ضمن الجماعة(17).

وتعد المؤسسات التعليمية من المؤسسات الهامة التي لها دور هام وأساسي في تنمية ودعم الهوية، الأمر الذى يتطلب أهمية مراجعة النظام التعليمي وفلسفته ومناهجه وأدواته، كما أن الأديان السماوية حضت على أهمية التعليم كوسيلة لنقل الانسان إلى مرتبة أعلى فكريا وسلوكيا، وبالتالي يعد ترسيخ مقوم الهوية ودوره ضمن المناهج التعليمية من الأساسيات لبناء مجتمع متقدم ومتماسك، وتعد الهوية والانتماء، وجهان لعملة واحدة، فالانتماء يسعى إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده، وبالتالي تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي عن الانتماء، لذلك فإن دور التربية يتمثل في العمل

على نشـــر ثقافة الانتماء وتحقيق الهويات، لأنه من دون تحقيق هوية الفرد لن تتحقق هوية المجتمع، ومن دون غرس إحساس وشعور الانتماء في الفرد لن يكون عنده انتماء للوطن[18].

والتربية دور في تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التعريف بتاريخ البلاد والأمم، ودراســـة النظام السـياسـي للشـعوب والدول، وتعريف الأفراد بحقوق وطنهم وحقوقهم وواجباتهم، وهو ما يمكن أن يحدث نوعا من الوعي لدى أفراد الشـعب، بأنهم ينتمون الدولة واحدة، تتخطى الجماعات الصـغيرة، كالعائلة أو القبيلة أو القرية، ووسـيلة ذلك هي المدرسـة التي تسـاعد على إحسـاس مشـترك بالوحدة الوطنية، وأن يحل الولاء للدولة محل الولاء للقبيلة، فالمدرســـة تغرس في نفوس طلابها روح الحوار والمناقشـــة في كل ما يكون عليه خلاف في الرأي، وهذا سـيعودهم على المناقشـة لأمورهم الهامة، وسـيطور الإحسـاس بالتسـامح إزاء الآخرين المخالفين لهم[19].

ويأتي دور المدرسـة في تعزيز الهوية الوطنية من خلال المقررات الدراسـية ممثلة بمادة التربية الوطنية التي تهدف إلى تحضـير الأفراد ليتمكنوا من أداء أدوارهم في النظام السـياسـي من خلال إكسـابهم المفاهيم والقيم والمعارف، ومن خلال المشـاركة المطلوبة في القرارات، أو صـنع الخيارات من بين عدة بدائل، وتتمثل غاية التربية الوطنية في تكوين المواطن الواعي الذي يؤدي واجباته ويمارس حقوقه، في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، وتأتي أهمية التربية الوطنية انطلاقاً من كونها عملية متواصـلة لتعميق الحسـن والشـعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والأخوة والتفاهم والتعاون والتعاضـــد بين المواطنين، واحترام النظام والتعليمات، كما تعرف التربية الوطنية النشء بمؤسـسـات بلدهم، ومنظماته الحضـارية، وتهدف التربية الوطنية إلى تنمية المعرفة السـياسـية عند الطلبة من خلال التعلم عن الديمقراطية وحقوق الإنسـان والتعريف بالمؤسـسـات السياسية والاجتماعية والتنوع الثقافي والتاريخي، وتنمية القيم والاتجاهات التي يحتاجها المواطن ليكون مسـؤولاً صـالحاً، ويتم من خلال اكتسـاب الاحترام وحل الصراعات وغيرها من القيم المجتمعية، وحث الطلبة على المشاركة الفاعلة من خلال إكسابهم مهـارات المشـــاركـة في الحيـاة الجـامعيـة والحيـاة العـامـة، ومن خلال تزويـدهم بفرص تطبيق المبـادئ الديمقراطية[20].

وتتحقق التربية الوطنية الفاعلة عندما يتم دمج الطالب في قضـــايا الوطن، فلا يمكن اعتبار مقرر التربية الوطنية هو الإطار العام والوحيد الذي يساعد على إيجاد المواطنة الصالحة لدى الطالب، بل لابد من ربط النظرية بالتطبيق وصـــولاً إلى تحقيق أهداف التربية الوطنية والتي يأتي بمقدمتها المشـــاركة الاجتماعية والسياسية، وتحقق التربية الوطنية أهدافها المنشودة عندما تنجح في تعزيز الاستقلالية الذاتية في شخصية الطالب من خلال النشـاطات المنهجية واللامنهجية التي تعمل المؤسـسـات التعليمية على اختلافها من خلالها، كتأسـيس مجالس الطلبة والأندية المختلفة، ومشـــاركة الطلبة بالنشـــاطات الرياضـــية والثقافية

والاجتماعية والمحاضرات والندوات والمواد الدراسية وغيرها، وأن أهم عنصر منقذ الأهداف التربية الوطنية هو المعلم، لذلك فإنه لا بد من رفع استعداداته المهنية وتعديل اتجاهاته النفسية من خلال الكشف عن هذه الاتجاهات وتعديلها وتعزيزها بالدورات التدريبية ودورات تبادل الخبرة وانتاج الوسائل التعليمية والتدريب على كيفية استعمالها[21].

إن الأنشطة التربوية المختلفة يمكن أن تسهم في ترجمة مفاهيم الهوية والمواطنة إلى سلوك ومنهج حياتي يتعايش معه التلميذ في وقائع حياته اليومية وسيترجم مفهوم الهوية سلوكاً عملياً بدلا من كونه مجموعة معارف تحشى فيها أذهان المتعلم، لذلك لابد من وسائل لتنمية الهوية الوطنية وروح المواطنة من خلال الاحتفال بالمناسبات الوطنية بشكل يشعر المتعلم بقيمتها ودلالاتها، واقامة المسابقات لتشجيع التلاميذ على كتابة الموضوعات والقصص التي تؤكد على ثوابت الهوية ومقوماتها، وأن يتمكن المعلم من توعية التلاميذ بالمشكلات والصعاب التي تواجه وطنهم، وإحساسهم بمسؤوليتهم في مواجهتها، وأن يمتلك المعلم القدرة على غرس الهوية وتثبيت المعاني الوطنية، وإقامة مسابقات ثقافية، وإشراك التلاميذ في أنشطة مدرسية تساهم في غرس ثوابت الهوية فيهم، ويجب أن تتضمن المقررات الدراسية عناصر تنمية روح المواطنة والانتماء الوطني، مبثوثة في المقررات الدراسية ولا يخصص لها مادة واحدة لأنه لا يكفي في ترسيخ الهوية في نفوس النشء، وظهورها بعد ذلك في السلوك، بل لابد من صناعة محيط دراسي واسع تزرع وتترعرع فيه مفاهيم الوطنية والمواطنة والهوية بأبعادها المختلفة، حتى تكون إحساسا وسلوكاً كامناً في مكونات النشء ومكانة في المجتمع[22].

إن الأنشطة والممارسات الطلابية المختلفة يمكن أن تسهم في ترجمة مفاهيم المواطنة المجردة إلى سلوك ومنهج حياتي يتعايش معه الطالب في وقائع حياته اليومية، وللأنشطة دور فعال في تعزيز الهوية الوطنية على أن يتم تنفيذها عن طريق التدريب والممارسة في مواقف إجرائية حياتية تتم داخل المدرسة وخارجها، ومن أبرز الجوانب التي يجب أن يتضمنها المنهج الخبرات الإنسانية بمعناها الواسع، مع مراعاة أن تبدأ دراستها مبكراً في رياض الأطفال والسنوات الأولى للمرحلة الابتدائية وتمتد للمرحلة الثانوية، وخصائص الناس من حيث تشابههم واختلافهم واهتمامهم بالآخرين، ليتعلم الطفل أهمية احترام الناس مهما كانت تباياتهم المعيشية والاقتصادية، والفروق الفكرية والأيديولوجية بينهم، وتطوير فلسفة عالمية للحياة تؤكد على القيم الوطنية وبالتالي الإنسانية الدولية، وتربية المتعلم على التعايش السلمي لكي يستطيع التأثير في تحديد الأهداف السياسية الوطنية، وتربية المتعلم على الحياة في مجتمع يقوم على التسامح والقيم السامية، ويرفض التعصب العرقي والديني والعقائدي، وإكساب المتعلمين ما يسهم في تحقيق الأهداف التي تؤكد على قيم السلام كأسلوب حياة للتعامل مع بعضهم ومع الآخرين، وإكساب المتعلم مقومات التنشئة التي تسهم في جعله

يؤمن بوطنه مما يحقق في المتعلم، سلوكاً فاعلاً ومتغيراً إزاء المشكلات مهارات حل المشكلات اهتمام بالمشاعر والحقائق على قدم المساواة[23].

وتعد الإذاعات المدرسية من بين اهم وابرز المؤسسات الثقافية التابعة للمدارس في مختلف المراحل المدرسية والتي من بينها أيضا المكتبات المدرسية ووحدات النشاط الثقافي والاجتماعي، والإذاعة المدرسية تؤدي دوراً هاماً في عدد من الملفات التوعوية والاخبارية والتثقيفية والاعلانية، إذ تلجا الإدارات المدرسية المختلفة إلى الإذاعة لبث الإعلانات المتعلقة بالنظام داخل المدرسة وكذلك وضع الخرائط الاذاعية التي تتضمن بث الكثير من الموضوعات العلمية والاجتماعية والثقافية واخبار العلوم والاكتشافات والحكم والقصص والطرائف والمنوعات المختلفة بحيث يتم من خلال الإذاعة المتميزة تقديم وجبة ثقافية دسمة في فترات البث الإذاعي للتلاميذ للمساهمة في خلق الشخصيات الوطنية السوية وفي تعزيز القيم الوطنية وتعزيز الانتماء لدى التلاميذ، بما يؤدي الى خلق الثقة في الذات والجماعة والوطن، ويساهم في تقوية مشاعر الاعتزاز بالهوية الوطنية، وتنبع أهمية الإذاعات المدرسية فيما يتعلق بجدوى الاتصال بالتلاميذ في كونها تقدم رسالتها الى جمهور خاص ومحدد ومن نفس الشريحة العمرية [24].

ويعمل المعلم المدارس كنموذج يحتذى به للطلاب، مما يؤثر على مواقفهم وسلوكياتهم وقيمهم، فمن خلال تجسيد القيم والفضائل المرتبطة بالهوية الوطنية يمكن لمعلم إلهام الطلاب التطوير علاقة قوية بأمتهم، ومن خلال أفعالهم وتفاعلاتهم، كما يؤدي المعلم دوراً مهماً في تكوين الهوية الوطنية بين الطلاب من خلال خلق رؤية مشتركة، ودمج القيم الوطنية في المناهج الدراسية، وتعزيز الاحتفالات الثقافية، وتعزيز المساحات الشاملة والعمل كنماذج يحتذى بها، كما يقوم المعلم بتشكيل تصورات الطلاب وفهمهم لهويتهم الوطنية، إذ يمتد تأثير القيادة المدرسية إلى ما وراء التعليم الأكاديمي، ليشمل عملية التنشئة الاجتماعية الأوسع داخل المدارس، وإن إدراك أهمية المعلم وتسخيرها في تكوين الهوية الوطنية يمكن أن يسهم في تطوير مواطنين مطلعين ومشاركين وفخورين يساهمون بنشاط في تحسين أمتهم[25].

وواجه القطاع التربوي في العراق بعد عام 2003 مجموعة من التحديات التي قلصت من فرص تحسين كفاءة التعليم وآثرت على الهوية الوطنية، ومنها عدم كفاءة الأبنية المدرسية التي تعود إلى ضعف كفاءة التنفيذ فضلاً عن قلة التخصيصات المالية في شراء وتسجيل الأراضي، وانخفاض نسب الالتحاق في المدارس وارتفاع نسب التسرب التي تعود إلى انخفاض المستوى التعليمي وأجواء التدريس ومحدودية التوعية والإعلام في المجتمع، وبعد مدارس الإناث عن أماكن السكن إضافة إلى عدم الالتزام بصرف منحة الطالب، وضعف مواكبة التوجهات الحديثة في تقويم المناهج الدراسية، ومحدودية استخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل وتدريب الملاكات التعليمية، إضافة إلى قلة التخصيصات المالية للتدريب، ومحدودية الإرشاد النفسي والرعاية الصحية التي تأتي من عدم تفعيل دور المرشد التربوي، وضعف آليات التنسيق بين

الإدارة المدرسية وأولياء أمور الطلبة ومحدودية الرعاية الصحية والتغذية، وضعف التمويل المخصص للتعليم، إذ لا تتعدى نسبة التخصيص المالي من الموازنة العامة للدولة لقطاعي التربية والتعليم(4%)، فضلاً عن انخفاض مستوى الدخل لفئات واسعة من العوائل الذي يضطرها إلى دفع أبنائها إلى سوق العمل وحرمانهم من حق التعليم[26].

ويوجه الكثيرون سهام النقد الى مديرية المناهج العراقية باقتصارها في تعزيز عناصر ومواد التعليم في المناهج التربوية العراقية على المحيط الإقليمي العربي فقط، ومن الدلائل الواضحة في ضعف المناهج التربوية العراقية في تعزيز المواطنة وتأكيد الهوية الوطنية هو جهل خريجي المراحل الثانوية وربما حتى الجامعية بأسماء المحافظات العراقية ومواقعها واقضيتها ومكوناتها الديمغرافية، نتيجة عدم تضمين المناهج قراءات تاريخيه للمحافظات او تدوين منظم لتاريخ المدن العراقية[27]، ولقد بادرت وزارة التربية إلى وضع خطة استراتيجية لإصلاح وتطوير المناهج الدراسية على وفق معايير عالمية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي للمدة 2010-2020، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية المجتمع العراقي وما عاناه من أزمات وتحديات خطيرة، وإعداد دراسة مقارنة وتحليلية لمحتوى الكتب الدراسية الحالية في ضوء معيار الهوية الوطنية، وبالرغم من قيام المديرية العامة للمناهج في وزارة التربية بتعديلات جوهرية على مفردات مادة التربية الوطنية والاجتماعية ولمختلف السنوات الدراسية التي تضمنت التعريف بالدستور العراقي الجديد لعام 2005 ومجالس المحافظات والديمقراطية والحريات، وكذلك تعريف الوطن والمواطنة وواجبات المواطن تجاه الوطن، ورعاية الدولة للمواطنين، وهي عناوين تدخل لأول مرة في مناهج التربية الوطنية وتهدف بلا شك إلى توعية الطلبة بأهمية المواطنة للفرد وما يرتبط بها من حقوق وواجبات على المواطن أن يؤديها كاملا، حتى يصبح فاعلا ومشاركاً في بناء حاضر ومستقبل وطنه[28].

إلا أن تغيير المناهج لم يواكبه تغيير في ادراك المعلم ووعيه بدوره الكبير في صناعة الهوية الوطنية العراقية، بل استمرت المبادرات الفردية في هذا المجال التي لا تجاري حجم تهديد الهوية الوطنية العراقية من قبل الهويات الثانوية التي عظم تأثيرها وقويت شوكتها بعد عام 2003، فلم يعد هناك لغة مشتركة تدرس في جميع مدارس العراق بل اصبحت كل منطقة جغرافية تدرس باللغة الغالبة فيها ولاسيما في المناطق ذات الغالبية الكردية أو التركمانية من دون الالتزام بتعليم لغة مشتركة، وكما هو الحال في جميع الدول الفدرالية أو التي تتبع اللامركزية الادارية، وهذا الأمر اضعف عنصر وجود لغة مشتركة كما كان في السابق الا وهي اللغة العربية التي استندت على وجود قانون يلزم المدارس التي تدرس فيها المواد الدراسية بغير اللغة العربية بتدريس مادة اللغة العربية كونها اللغة الوطنية المشتركة لدولة العراق ولاسيما مدارس المحافظات الموجودة ضمن حدود إقليم كوردستان، إذ يعد وجود لغة وطنية تدرس في جميع انحاء البلاد أمراً مهماً جداً لخلق قيم مشتركة بين المواطنين ولبناء دولة مواطنة من دون تجاوز اللغات المحلية، ومن المؤسف أن بعض الجيل الجديد

من العراقيين الكرد لا يعرفون اللغة العربية بل هم يتكلمون اللغة العربية في بضـــع كلمات باللهجة اللبنانية او المصرية بحسب تأثيرهم[29].

إن وظيفة المؤسسة التربوية في مكافحة الفساد من الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تأخذ مداها التربوي ابتداءً من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي مرسخة في نفوس النشء الجديد القيم التربوية الايجابية التي تحارب الفســاد بعده ســلوكاً منافيا للأخلاق وقيم المجتمع العراقي، وكذلك بعده تحدياً صــارخاً للمنظومة التربوية التي طالما ســعت إليها المؤســســة التربوية العراقية خلال تاريخها الطويل، التي عرفت من خلاله رصـانتها المعرفية والأخلاقية التي تخرجت منها أجيال تحمل مبادئ الأمانة والأخلاق التي تصـون الإنسـان وتجعله أكثر حرصـاً على امن المجتمع وسـلامته ومن هنا ينبغي إعطاء هذه المؤسـسـة دوراً قيادياً واهتماماً كبيراً في بناء جيل يؤمن بالبناء والنزاهة والحرص على المجتمع، وتزاد هذه المهمة اليوم أكثر من أي وقت مضــى، وقد أصــبحت آفة الفســاد تهدد المجتمع بكامله وتعمل على نخر بنائه الاجتماعي في كل لحظة، وتعطل أي خطوة تجاه تنميته وتقدمه، فازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وانتكســـت بعض القيم الأخلاقية حتى أضــحى الفســاد حالة معاشــه لا يخجل منها من يقوم بممارســته من المســؤولين بمواقعهم المختلفة[30].

لذلك فان إعطاء المؤسسة دور محاربة الفساد يمثل تطوراً مميزاً في إنقاذ المجتمع من شروره وتداعياته الخطرة على الفرد والمجتمع، وتزداد الحاجة الى ذلك مع تزايد وعي المخططين التربويين بحاجة المجتمع العراقي للإصـلاح لا سـيما انه يعاني بشـكل غير مسـبوق من آفة الفسـاد، التي باتت تقلق المجتمع وتؤرقه ونظرا لانتشار الفساد في مؤسسات المجتمع الرسمية كافة، ينبغي التصدي لهذه الظاهرة بوضع آليات إجرائية يمكن أن تنتج عنها منظومة قيم جديدة، تعمل على إيجاد الوسائل الأساسية الناجعة لمكافحة الفساد في المجتمع، ولما كانت المؤســســة التربوية من الناحية الاعتبارية وأهميتها الوطنية تحتل الأولوية في إطار بناء منظومة قيم ايجابية في المجتمع، باستحضار القيم الايجابية وصياغتها وتقديمها الى المجتمع بطرق فاعلة تكون مقبولة من قبل إفراد المجتمع، ويمكن توصـيلها للجيل الجديد بمنهجية حديثة، وهذه المحاولة يمكن أن تقود المؤســسـة التربوية الى وضـع اسـتراتيجية تربوية وطنية تفعل فيها القيم الاجتماعية الايجابية التي ترفض الفسـاد وتجعله سلوكاً معيباً في الوسط الاجتماعي العراقي وعلى نطاق واسع، ولاسيما بين الأجيال الجديدة التي ينبغي أن تربى على قيم أخلاقية تكون بمثابة مناعة ذاتية ضـد كل إشـكال الفسـاد، وتعمل أيضـا على تعزيز قيم المواطنة، وعند وضع آليات مكافحة ثقافة الفساد ينبغي أن تكون العملية التربوية متجددة وتخاطب عقول أجيال الجديدة بلغتها من خلال وضـع مناهج تربوية ترسـم ملامح المجتمع المدني الذي يقوم على القانون، وهذا الأمر يتطلب وضع سياسة تربوية رصينة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع كافة، وهذا لا يتم إلا وفق خطة تنموية تنهض بالمجتمع وثقافته[31].

وهناك مجموعة من الأساليب التي تساعد في تكوين وتنمية الجوانب المهارية والوجدانية لتعميق الوحدة الوطنية، ومنها الاهتمام بالجانب الجمالي للكتاب المتضمن للمنهج، وتنمية مهارات اتخاذ القرار والحوار واحترام الحقوق والواجبات لدى الطلاب، وتشجعهم على لعب دور إيجابي في مدرستهم وفي مجتمعهم وفي العالم، وتوعية الناشئة بضرورة المحافظة على مرافق الوطن العامة، كالثروة المائية والطرقات والمنشآت العامة ومؤسسات الدولة، باعتبارها ملك للجميع وثروة وطنية، وتطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة ايجابية ومسئولة، وأن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية ومدركين حقوقهم وواجباتهم، والممارسات الفعلية لبعض الأعمال الوطنية، كالمشاركة في المناسبات الوطنية، والشعور بأهمية هذه البلاد ومكانتها العظيمة، وتضمين المنهج القصص الوطنية، واستثمار البيئة والأماكن لتنمية الاستجابات الوطنية، بتعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم ومنظماته الحضارية بتضمينها كجزء من المنهج، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية، والأخوة والتفاهم والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والتعليمات وواجبات المواطنة بتنمية الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وغرس روح الولاء والانتماء، وتعزيز الإحساس بمشكلات المجتمع والمساهمة في حلها، والمحافظة على استقرار وتماسك المجتمع، وتنمية احترام النظم والتعليمات والاتجاهات الوطنية[32].

إن التربية تسعى دوماً إلى إعداد إنسان قادر على التكيف مع الواقع الاجتماعي والثقافي المحيط به، إذ أصبحت محط آمال الأمة وتطورها، وكونها تعكس الحاضر وتسمو بالمستقبل إلى آفاق رحبه، فهي تقوم على أساس تربية الانسان نواة المجتمع تربية صحيحة وشاملة، وتحرص على تنشئته وفق مبادئ وقيم مجتمعه ووطنه ومؤثرة في تعديل سلوكه، مع التأكيد والاحتفاظ على هويته وكيانه الثقافي، وأن للفكر التربوي دور أساسي ومهم في تقويم العقول وتوجيهها نحو السلوك السليم ولا شك أن حماية عقول الشباب كانت ولازالت مكفولة من قبل التربويون، من أجل إعداد جيل من بناة الأمة وحماتها، وهذا الدور لا يكتمل إلا من خلال التعاون بين مؤسسات باختلاف أدوارها ووظائفها من الأسرة والمدرسة وتسخير الامكانات التي يحتاجها التربويون لبذل جهودهم في تحصين الشباب، وتوجيهه نحو الفكر الذي يخدم دينه وأمته والحفاظ على هويته والاعتزاز بها[33].

المبحث الثالث: دور الجامعة في تعزيز الهوية الوطنية

تعد المؤسسة التعليمية أداة للنهوض بالمجتمع افراد وجماعات والعمود الاساس في حفظ كيان الامة وبنائها الحضاري وارثها الثقافي، فهي عصب البناء الحضاري للامة، وميدان لاستثمار القوى البشرية واعدادها بما تقتضيه عملية البناء، إذ أن الثروة البشرية لدى الامم لا تقاس بعدد السكان وانما بعدد القوى البشرية المؤهلة للعمل والقادرة على الانتاج، ومسئولية تحقيقها تقع على راس اهداف المؤسسة التعليمية، لذلك إن التعليم واحدة من ضروريات بقاء المجتمع واستمرار نموه، فالتعليم محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية

والاجتماعي، وكلما كان نوعية التعليم المقدم منسجما مع تطلعات واحتياجات البلد كان تأثيره على التنمية المستدامة اعظم، لهذا اصبح التعليم ميدان مهما للاستثمار في القوى البشرية، فالتعليم يرتبط بشكل اساسي بعملية تدريب العقل على التفكير عن طريق سلسلة من الدروس، ذلك كون المفاهيم المتعلقة بالعلوم الانسانية كالهوية الوطنية والمواطنة تختلف عن العلوم التجريبية (العلمية) التي تتسم بالجمود، فهي تعتمد على توفير البيئة المناسب وزراعة القناعة والملاحظة لأجل تحقيق اهدافها في تعليمها للطلاب وزرع القيم الوطنية فيهم وجعلها جزء من مبدئهم التي يؤمنون بها[34].

ولم يقتصر تنمية المواطنة والهوية الوطنية فقط على المدرسة وانما يمتد للجامعة جزء مكمل للجزء الأول ضمن المنظومة التعليمية، لتشكل كلاً واحداً في تعزيز قيم المواطنة وبناء الهوية الوطنية، فقد اسهمت الجامعة بدور فعال وواضح في تنمية المجتمع وبناء قدراته عن طريق برامج التعليم الجامعي ومختلف مراحلة والأولية والعليا، إضافة إلى البحوث والدراسات العلمية التي تنتجها والندوات والمؤتمرات العلمية التي تقوم بها بشكل فصلي او سنوي، إضافة إلى عملية التعليم الجامعي وقد ادت الجامعة دوراً بارزاً وحيوياً في زرع الوعي الثقافي في الطلبة وتنمية قيم المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية، من خلال البرامج والنشاطات غير المنهجية، فالجامعة تمثل البيئة المناسبة لخلق حالة من التفاعل بين الطلبة وتبادل الآراء والافكار فيما بينهم، ففي مرحلة الدراسة الجامعية يبدأ الطالب بطرح افكاره بحرية أكبر ونضج متحرراً من قيود النظام المدرسي، وتمثل مرحلة الدراسة الجامعية مرحلة النضج والتكامل على المستوى الثقافي والعقلي، إذ يتبنى الطالب في هذه المرحلة قيم وافكار تستمر معه في حياته[35].

وتعد الجامعات مؤسسات وطنية تربوية تهدف ومنذ نشأتها إلى ترسيخ الثقافة والهوية الوطنية القائمة على تكريس مفهوم المواطنة الصالحة، وتكريس مبادئ وقيم الشورى والتسامح والتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر واعتماد الحوار المسئول الهادف بغية الوصول إلى التفاهم والتحاور بين الطلبة، ويعد الذين ينضوون تحت لواء هذه الجامعات نموذجاً للالتزام بسلوكيات مدنية رفيعة المستوى، وهنا لا بد للجامعة أن تكون قادرة على توفير متطلبات البيئة الجامعية الصحيحة وأن تمتلك إدارات الجامعات الرؤية التي تمكنها من صياغة مجتمع مبني على مبدأ الانتماء الوطني وعلى فكرة التفاعل الايجابي والحوار الهادف والتسامح والاعتزاز بالقيم والمبادئ الوطنية التي من شارعا تعزز الهوية الوطنية، كما إن الجامعة تعد نقطة ارتكاز صناعة المعرفة في المجتمع، فلم تعد مجرد مؤسسات تمنح شهادات تؤهل الطالب لإيجاد وظيفة، بل انها تحقق الامن والوحدة الوطنية، فضلاً عن أن الجامعة تعد قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده، وتعمل على تعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والإسهام في التنمية الاجتماعية والثقافية[36].

وتعد الجامعة مفتاح رفع الذات الداخلية للأفراد، فهي توحد الأمم وتجمع بينها، خصوصا في عصرنا الحالي في ظل تطور وسائل التواصل الرقمية التي جمعت بين أجزاء العالم المختلفة، لذلك وجب علينا إدراك الدور الحاسم للتعليم كأحد الأدوات التي تساهم في نشر ثقافة السلام باعتبارها جوهر حقوق الإنسان العالمية، خصوصا وأن المجتمعات لا زالت تعاني من حالات الصراع العنيف والحروب[37]، كما أن الجامعة عملية صناعة لأجيال المستقبل، وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات، وهذا ما يدلل على أهمية ما يمكن للجامعات أن تفعله في تطوير المجتمع على مختلف الصعد، وما يمكن أن تفعله للبيئة التي تكون فيها، فضلاً عن قدرتها على التنافس الذي يمكن أن تحدثه، إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي والتنوع، فإذا فقدت الجامعة هذه القدرة فسوف تحمل بذور دمارها، ومن هنا يمكن القول إن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع وإخراج قيادتها وكوادر جديدة، ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع، لابد للجامعة أن تضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة[38].

فالجامعة تسهم في نشر المعرفة والثقافة وجعل مؤسساتها في خدمة المجتمع، وتشجيع ودعم التأليف والبحوث العلمية ونشرها، ولاسيما تلك المتعلقة بموضوعة المواطنة وعلاقتها بحقوق الانسان، باعتبار أن جوهر المواطنة هو الانسان من خلال الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة التي ترتكز على اساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وأن التعليم يبلغ اقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية على الوحدة الوطنية إذا كان هناك تطابق بين ما تنشره المقررات الدراسية وما يعيشه الطالب من خبرات، وحينما تؤكد المقررات الدراسية الاخاء والترابط والاندماج الوطني وما يعيشه الطالب، وبخلاف ذلك يؤدي للتناقض وليس التطابق[39].

وإن تعزيز الهوية الوطنية والتوعية بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور، وتؤكدها فلسفة التعليم في المؤسسة الجامعية تعد الاساس في بناء السياسة التعليمية والتنشئة السياسية، وبالتالي فالنجاح المتحقق يحسب للجامعة بسبب الدور الذي تضطلع به والمتمثل في تنمية الوعي الوطني والتنشئة السياسية، وبذلك يكون أول ما تتولاه الجامعة هو زرع قيم المواطنة في نفوس الناشئة، فالمطلب الحقيقي في مسالة حقوق وحريات الانسان هي التمتع الفعلي بها وليس مجرد ادراجها في الدساتير والمواثيق، وان التمنع الفعلي بهذه الحقوق والحريات واحترامها وحريتها تؤكد مصداقية التشريعات الوطنية التي تسعى إلى ابرازها المؤسسة الجامعية من خلال مناهجها التعليمية، فضلا عن ذلك فان مسألة المواطنة هي حق دستوري مكتوب ونصت عليه التشريعات الدستورية والقانونية في دول العالم جميعها، بل أنها تأخذ دوراً مهماً على صعيد

المجتمع، وهو ما تؤكد عليه الجامعة عبر مناهجها على أن المواطنة حقاً دستوريا وقانونيا، وعلى الدستور والقانون التكفل بحمايتها واحترامها وهذا بدوره يدعم ويعزز من الهوية الوطنية(40).

ويسهم التعليم في جميع مراحله بشكل كبير في تشكيل الهوية الوطنية، ومن ثم تنمية الهوية وتعزيزها في مراحل التعليم المتقدمة، كما يحتاج تبلور هذا المفهوم لدى الفرد استعدادا فردياً ذهنياً ومن ثم وسطاً اجتماعيا يعزز هذا المفهوم ويصقله، وهذا يؤكد أن عملية بناء الهوية الوطنية بحاجة إلى عوامل فردية واجتماعية وسياسية وبيئة جغرافية وتاريخية وثقافية لتستطيع بناء هذا القالب المتفرد والمتميز، وليس ثمة عامل ناجح ينمي مفهوم الهوية الوطنية أفضل من التعليم، والأخير يصبح قوة اجتماعية خطيرة يستخدمها المجتمع أو الدولة لتحقيق غايات زيادة الانتماء والولاء وتعزيز مفهوم الهوية الوطنية لأفراد المجتمع، كما يسهم التعليم في بناء الهوية وتجذيرها في المجتمع، فدراسة تاريخ البلد وجغرافيته ودروس التربية الوطنية والاحتفالات الوطنية والتاريخية والسلام الوطني وغير ذلك من ممارسات تربوية وتعليمية تؤدي كلها إلى تعزيز الانتماء والهوية لدى الطلبة(41).

ويبدأ دور الجامعات بالتعزيز بوصفها المؤسسة التعليمة الرائدة في مجال أعداد الأطر للقيم وسلوكيات المجتمع لتساهم في السلم والأمن المجتمعي، لأنها المعيار الاساسي لسلوك الطالب الجامعي القابل للتغير والارتقاء بالمسؤولية المجتمعية للوصول الى السلم والامن المجتمعي، ويأتي دور الجامعات في العراق التحدي والمواجهة الحقيقية في بناء القيم، لأن الشعور بالمسؤولية وممارسة السلوك الاجتماعي المرغوب، وتنمية المفاهيم العقلية والمهارات اللازمة للانخراط في الحياة المدنية كمواطن صالح، وتكوين نظام ناضج من القيم والمثل العليا التي تؤهله لممارسة أدوار اجتماعية بناءة، ويتم ذلك عن طريق البرامج التعليمة التي تتضمن مجموعة القيم لتكون استجابة للمتغيرات المحلية والعالمية، لأننا أصبحنا جزء من منظومة القيم العالمية العائمة بحكم التواصل عن طريق الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) ووسائل الاتصال الأخرى، ومن المعروف أن وظيفة الجامعات في الوقت الحاضر هي التعليم الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الأهداف وجدت أساساً لتنمية الشخصية الإنسانية والوطنية، وبلورتها وتطورها من خلال تعميق شعوره الوطني، وإشاعة روح العلم والمنهج العلمي، وتكوين مفاهيم علمية تسعى لتكريس العدل الاجتماعي والحريات العامة(42).

وإذا كان بناء المجتمع الوطني والهوية الوطنية لا تقوم إلا في بيئة وطنية مبينة على التسامح والمحبة ونبل الأخلاق والعدالة والمساواة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فان دور الجامعات محوري في تجسيد هذه المبادي من خلال تطوير المناهج الدراسية وفي مقدمتها مناهج تعزيز الهوية الوطنية، لذلك يجب على وزارة التعليم العالي أن تراعي هذا المنهج المهم كأقرانها من المناهج التي وضعت ومنها نموذجاً (جرائم حزب البعث، وحقوق الانسان)، فالمعيار الحقيقي للمواطنة هو الانتماء للوطن الذي يجعله حصينا

في مواجهة الإخطار والتحديات، ويحول دون اختراق القوى الطامعة بالمجتمع، ويكون الانتماء بالعمل الصادق الدؤوب في خدمة الوطن والتضحية في سبيله، ويتجسد ذلك الانتماء سلوكا وممارسة بالعديد من المعايير، وفي مقدمتها تعزيز الهوية الوطنية والتمسك بالدستور والحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله والاعتزاز به والحفاظ علية والعمل على رفعته، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وهنا يأتي دور الجامعات في إبراز وبناء الشخصية الوطنية للطالب الجامعي يجسد فيها الثقافة الوطنية والإيمان والعمل الجاد والتحلي بالأخلاق النبيلة والتسامح والحوار الهادف، وتعزيز القيم النبيلة والتخلص من الظواهر الغريبة على مجتمعنا لدى الطلبة من خلال العمل المنهجي في توسيع أفاق الطلبة وصهرهم في تيار الانتماء الوطني للوصول إلى شخصية وطنية جامعية وذلك من خلال رؤية واضحة وخطط وبرامج عمل وأنشطة متعددة في دمج الطلبة في برنامج وطني[43].

ويترتب على الجامعات إعادة النظر في المقررات والمناهج التي تحمل الأفكار المتطرفة التي تساهم في هدم النسيج الاجتماعي، مما يجب ان يكون هنالك ربط بين المناهج والبيئة من خلال تلبية احتياجات الطالب وتزويده بالمهارات اللازمة للحياة ولسوق العمل، ويجب تضمين المناهج الدراسية بموضوعات تؤكد على القيم الاخلاقية والاجتماعية، وتنمية قيم المواطنة والولاء للوطن وتضمينها موضوعات تتعلق بالأمن الفكري والتربوي والنفسي تدور حول مشكلة التطرف وكيفية مواجهتها وزيادة الساعات المكتبية والاهتمام بتدريس مادة حقوق الانسان ومساعدة تشجيع الطالب على التعبير عن أفكاره وتنمية الحوار والنقد البناء لديه[44].

وتعد مقررات التدريس القائمة على اسس منهجية في التفكير ومواكبة روح العصر ضرورة لازمة لكي تتمكن الجامعات من القيام بالدور الموكل بها في ترسيخ القيم الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية والتأسيس لثقافة التسامح وقبول الآخر دينياً أو طائفياً، فتسليح الطالب برصيد معرفي ممنهج يتيح له الحكم على الآراء والافكار من منطلق عقلي نزيه يتسم بالموضوعية والإنصاف وسعة الاطلاع، يشكل له في النهاية مناعة معرفية ضد التعصب والافكار المنحرفة البعيدة عن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، فالديمقراطية والقيم والسلوكيات المشتقة منها تتطلب من الجامعات العمل على بناء منهجية التفكير لدى الطلاب وتعليمهم المناهج والاساليب التي تساعدهم في البحث والتقصي والدراسة وتشجيعهم على التساؤل الحر والنقاش والحوار وتعليمهم على احترام آراء الآخرين وتقبل النقد وحق الاختلاف، كل ذلك من اجل ضمان تنشئة سياسية ديمقراطية للطلبة تقوم على السلوك الايجابي كي يكون الطلبة بعد التخرج من الجامعة مؤهلين لتحمل المسؤولية السياسية والعلمية والادارية والمشاركة الايجابية في بناء مجتمعاتهم على احسن وجه[45].

وأدركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد من حيث كونه يمر بعملية تحول ديمقراطي قامت على انقاض نظام استبدادي انتهك حقوق الإنسان العراقي وصادر حرياته، الأمر الذي دفعها الى اتخاذ سلسلة إجراءات اختصت بتعديل بعض المناهج الدراسية وإدخال مقررات دراسية لبعض المراحل تخص حقوق الإنسان والديمقراطية في محاولة لترميم النسيج الاجتماعي المتضرر جراء تلك السياسات، لكن الملاحظ على تلك المناهج انها ما زالت لا تفي بالغرض في هذا الإطار بما يتواكب مع طبيعة المرحلة وضروراتها، فباستثناء بعض الإصلاحات الطفيفة التي طالت المناهج الدراسية، وإلغاء ما يتعلق بالإيديولوجية البعثية البائدة، فإنها لا زالت بعيدة عن تفعيل قيم المشاركة السياسية الإيجابية، وغرس السلوكيات الديمقراطية واحتواء التنوع والتعدد الذي يتسم به المجتمع العراقي، فمع إقرار تدريس مادتي (حقوق الانسان والديمقراطية) في عموم الاقسام والفروع في المعاهد والكليات والجامعات العراقية الاهلية والحكومية، إلا ان مفرداتهما تتركز على اسس نظرية، ولم تتضمن مفردات تعرف الطلبة بماهية العملية السياسية في العراق، وكيفية تعزيز عملية التحول الديمقراطي والتعريف بالدستور الجديد والاحكام التي تضمنها بما في ذلك طبيعة النظام السياسي والحقوق والحريات الخاصة والعامة للمواطنين العراقيين(46).

فضلاً عن عدم الاهتمام بهما من قبل إدارات الكليات لتدريس هاتين المادتين والطلبة على حد سواء، فالكليات كثيراً ما تزج بالأساتذة من غير ذي الاختصاص، لتدريس هذه المادة باعتبارها مادة ثانوية يستعان بها في الغالب لسد نصاب التدريسي، ما يفرغ جوهر المادة من مضمونها الحقيقي القائم على التفاعل والحوار ومعايشة الواقع، مقابل ذلك فإن الطالب كثيراً ما يتهرب من الدخول الى قاعة المحاضرات عندما يتعلق الأمر بتلك المادة، وإن تدريس مادة حقوق الإنسان لا تكفي وحدها بوصفها مادة مستقلة، إذا لم تشبع ضمن المواد الأخرى في إطار التربية الشاملة المتكاملة، وأن تدريس مفرداتها يفترض أن تبدأ من مراحل التعليم الأولي صعوداً حتى المراحل العليا لغرض تأصيل الوعي الجامعي بالحقوق التاريخية للإنسان، فالمجتمع العراقي يتكون من اطياف متعددة، ومن ثم فهو بحاجة ماسة الى الاندماج والتعايش بحرية تحافظ على حقوقه، وأن من يعرف حقوقه يكون اكثر حرصا على احترام حقوق غيره، وهذا يبشر بمجتمع اكثر تسامحاً وتعايشاً سلمياً، لذلك من الضروري إعادة النظر في مفردات هاتين المادتين، مع ضرورة التركيز على التعريف بالحياة السياسية الجديدة في العراق وما جرى عليها من تطورات سياسية ودستورية وكيفية العمل على ترسيخها ومن ثم تطورها وصولاً الى تثبيت بناء المجتمع الجديد وترسيخ اسس الدولة الديمقراطية، وكل ذلك لا يمكن الوصول اليه إلا بمشاركة الجميع بلا إقصاء او تهميش لأية مكون، وينبغي التركيز على العمل على إدخال مفردات تعزز نشر المفاهيم والقيم التي تشجع على اعتماد الحوار كأسلوب للتفاهم المشترك والقبول بالآخرين واحترام آرائهم ومنحهم الحق في ممارسة حقوقهم، مع التأكيد على ضرورة تحمل الجميع كامل المسؤولية في البناء والتنمية على كل الاصعدة(47).

والتاريخ يجب ان لا يدرس باعتماد مفاهيم احادية الجانب من المعرفة، بل ينبغي تدريسه لبناء قيم مشتركة ولتعزيز الهوية الوطنية، وإبراز قيمة الحضارة العراقية والاسس التي ينوي العراقيون تبني تنميتها في الوقت الحاضر، إذ يمثل التاريخ العراقي تاريخ المكونات الاثنية والدينية والثقافية كلها، كما ان تأصيل الهوية الدينية او هوية المجموعات ضروري لجعل الطلاب يحترمون الإرث الثقافي والتاريخي للآخرين، وسيدعم ذلك العيش المشترك ويعزز الولاء للهوية الوطنية، وهذا يتطلب بدوره أن تتضمن كتب التاريخ شخصيات وطنية ادت خدمات جليلة في الحفاظ على وحدة الوطن ومصلحته العليا، فكتب التاريخ ينبغي أن تنطوي على شخصيات مقبولة ومعروفة لا تثير النعرات الطائفية والقومية، ولا تميل الى أي مما تطرحه الانعكاسات التي تثير الخلافات بين ابناء الوطن الواحد، ومن هنا يتوجب على وزارة التعليم العالي العراقية بمختلف مؤسساتها من مراكز بحثية ومعاهد علمية وجامعات أن تنهض بمهمة إعادة كتابة لوائحها الإدارية والأكاديمية بما يخدم مسيرة العلم، ويصب في صالح إعادة بناء الروح العراقية الوطنية، ويفتح آفاق التعليم العالي والبحث العلمي على أوسع بواباته بلا تضييق وبلا مصادرة لحرية اكتساب المعلومة او حرية البحث العلمي[48].

ويجب أن تؤدي الهيئة التدريسية في الجامعة دورها التربوي، فضلاً عن دورها التعليمي عبر التأكيد باستمرار على ضرورة تبني القيم التي تجمع بين الطلبة ونبذ ما عداها، ويتم ذلك من خلال التأكيد على توسيع مجالات النشاطات غير الصفية في أروقة الجامعات، ومن ذلك تشجيع النشاطات الرياضية بين عموم الطلبة لما فيها من ترجمة للطاقات وتنمية الروح المبادرة والمبادأة والتعاون، وتعزيز مبدأ التنافس السلمي الشريف الذي يعد احد اساسيات السلوك الديمقراطي، كذلك ضرورة التأكيد على حضور الندوات واللقاءات والمؤتمرات وورش العمل، لاسيما تلك المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان وحرياته العامة، أو التي تحض على التعايش السلمي والتقريب بين مكونات المجتمع العراقي[49].

وتودي الجامعة دورها الاجتماعي عبر توعية الطلاب والطالبات بمخاطر الغلو والتطرف، وذلك من خلال نشر قيم التسامح والاعتدال والوسطية في الوسط الجامعي، وأن الجامعة هي مكان للتعلم وتنمية القدرات وليس للصراعات وتنمية الافكار الهدامة التي لا تليق بهم كقادة مستقبل، وتفعيل استراتيجية التشبيك المؤسساتي من خلال التعاون المشترك مع بقية مؤسسات المجتمع المحلي لغرس وترسيخ قيم المواطنة والانتماء وحب الوطن والمشاركة الفعالة في تقدم المجتمع وتطوره، كما تقوم الجامعة بفتح قنوات اتصال مع الطلبة والطالبات لمناقشة جميع المعوقات التي تواجههم في الجامعة، وذلك لتعزيز ثقافة الحوار لدى الطلاب وابعادهم عن جميع اشكال الخنوع والتبعية، توعية الطلاب والطالبات بحقوقهم وواجباتهم في الوسط الجامعي وخارجه ومحاولة اطلاعهم على قواعد السلوك والقوانين الانضباطية لكي يعرف الطالب ما له وما علية، كما أن الجامعات العراقية ملزمة بالتحرك الجاد باتجاه اعادة بث الروح الوطنية في نفوس الطلبة عبر نشاطات مختلفة تعبر عن حب الوطن، مثال على ذلك هو تخصيص يوم للاحتفال بالعلم العراقي، إذ

يتطلب ذلك أن يقوم الجميع برفع العلم العراقي والتغني بالوطن والقيام بزيارات متبادلة لطلبة جامعات الوسط والجنوب وشمال العراق، والقيام بنشاطات رياضية متبادلة ودعم الأقسام الداخلية في الجامعات حتى يتسنى للجامعات استقبال اكبر عدد ممكن من طلبة المحافظات المختلفة سبيلاً لتعزيز الاندماج والتعايش الاجتماعي داخل الجامعات ويسهم في نبذ الطائفية(50).

ومن أجل بناء هوية وطنية يجب الحفاظ على استقلالية الجامعات، ومنع النشاطات السياسية والدينية داخل الحرم الجامعي، ومنع رفع الصور والشعارات التي تثير النعرات الطائفية والعنصرية والقومية وتكون مدخلاً لانتشار الأفكار الهدامة ضمن الوسط الجامعي، والتأكيد على استقلالية ووطنية الأستاذ الجامعي، توجيه أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على عدم تدعيم او ترويج الأفكار الهدامة التي قد تكون عاملاً حاسماً في اقتناع الطلبة بها وتصديقها فيتحقق اختطافهم لتحقيق اهداف الآخرين، والتأكيد على التفكير العلمي والمنطقي، مما يساعد في التخلص من هذه الأفكار وعدم تصديقها وتوضيح حقيقة هذه الافكار واهدافها المدمرة للطالب وللمجتمع، ووضع استراتيجية اعادة البناء المعرفي، من خلال الفهم الواقعي لحقيقة هذه الافكار واحلال افكار جديدة، من خلال إنشاء مراكز متخصصة في الجامعات للإرشاد والتوجيه المعرفي، وأن تتبنى المؤسسات التعليمية في سياستها ما يدعم الانفتاح المنضبط، والتطلع لما عند الآخر، والتحرر من الخوف، والدعوة الى حرية الفكر وتقبل الآخر والانفتاح على الثقافات والابتعاد عن الجمود الفكري، وإبراز الدور التربوي والتوعوي لقادة الجامعة في رسم أيدولوجية التعايش السلمي والأمن المجتمعي والأمن المستدام مسؤولية الجميع، وإشراك الطلبة في الندوات والورش الفكرية، وتوجيه الطالب بالشكل الصحيح لتعزيز الانتماء الوطني ونشر الوعي الأمني وتعزيز روح المواطنة بين أبناءنا الطلبة، وهذا يتطلب جهد وتعاون من الجميع(51).

ووجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية الكليات والمعاهد التابعة لها بتنظيم ندوات وحلقات نقاشية النشر وتعزيز حوار الثقافات، وترسيخ الوحدة الوطنية، واشاعة المحبة وروح الأخوة وقيم التسامح والوحدة الوطنية والنأي عن التجاذبات السياسية والحزبية بأشكالها وأنواعها كافة، والمحافظة على الحرم الجامعي من كل نشاط سياسي أو حزبي او ديني، من شأنه اثارة الحساسيات والنعرات الطائفية، ومن خلال الدراسة اعدها معهد السلام الأمريكي، اشار الى أن قطاع التعليم مرشح أن يؤدي دوراً مهماً في التغلب على الانقسامات الطائفية في العراق وتدعيم اسس السلام الاجتماعي والاستقرار على المدى البعيد، واضاف التقرير بأن الجامعات العراقية يمكنها أن تصبح ساحة لحل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بينما ترسخ ثقافة احترام حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية داخل الحرم الجامعي وخارجه، إذ أن التعليم العالي يمثل قمة المنظومات التعليمية، وحجر الزاوية ليس فقط للعملية التربوية، وانما للعملية التنموية الشاملة(52).

ولذلك فان للجامعة مهمة حيوية مضـــافة الى مهماتها الأخرى في معالجة ظاهرة الانحراف الفكري، التي ترمي بثقلها في نتائجها الســـلبية على المجتمع، إذ تعد الجامعة أنســـب مكان للحوار الجاد بين مكونات الشعب العراقي، لأنها مفتوحة للجميع ومنبع الافكار الموجه نحو المجتمع، فاذا ترسخ في الجامعة مبدأ الحوار البناء في قاعة المحاضـــرات، وفي الندوات والحلقات النقاشـــية، امكن الانطلاق في توســـيع دائرة الحوار نحو المجتمع مع توالي الاجيال المتخرجة من الجامعات العراقية، ومن هنا جاء ادراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لهذا الظرف بالذات ووضعت منهاجا لإشاعة ثقافة حقوق الاسان والوحدة الوطنية واحترام الرأي والرأي الآخر وتعزيزها، لتكون الجامعات منارة للعلم والحضـــارة والتنوير في المجتمع، وأن اضـــطلاع الجامعة بهذا الدور الحيوي يأتي من كونها اهم منابع العلوم ومصادر المعرفة، ومن ابرز مؤسسات انتاج المادة الفكرية وضبط الممارسة العلمية، ومطالبة قبل غيرها من المؤسسات النظر إلى القضايا الحساسة التي تواجه المجتمع وخصوصا ما تطرحها ظروف المرحلة الراهنة في المجتمع العراقي، وتقديم الحلول الناجعة والمساهمة بأداء الدور الحضـــاري في ترســـيخ قيم الوحدة الوطنية والمواطنة والعمل على تخطيط مشـــروع اســـتراتيجي ثقافي عراقي للمستقبل يستند الى فلسفة تربوية تعليمية نعبره عن الانسان المراد تخريجه وتكوينه كفرد أو مجموع يؤسس لثقافة اللاعنف، والتسامح والاعتراف بالآخر بغض النظر عن الفكر والعقيدة والايديولوجية[53].

الخاتمة

تعد الهوية الوطنية العراقية موضوعا رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها وإلى الوقت الحاضر، فالهوية العراقية لم تكن دائماً عقداً بين أطراف المجتمع العراقي الذي هو مجتمع تعددي بطبيعته، بل كانت تفرضـــها ســـياســـات القمع والهيمنة الداخلية والخارجية، ولم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأســـيس الدولة تعترف بشـــكل كاف بالتعددية الثقافية، فعجزت عن إيجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واســـتيعاب هوياتها الفرعية، ثم أن إشـــكالية الهوية العراقية لا تتعلق بالعوامل الداخلية فحسب، بقدر ما تتعلق برغبة قوى الخارج بالتدخل في الشأن العراقي، إذ بعد عام 2003 عمل الاحتلال الأجنبي على خلخلة بنية أسس التعايش بين المكونات والجماعات والإثنيات باعتماده أسلوب المحاصصة وترسيخ أسس الطائفية السياسية، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة، لذلك هنالك العديد من مؤسسات الدولة تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ترسيخ الهوية الوطنية، وأبرز تلك المؤســـســـات هي التعليمية (المدرســـة– الجامعة)، فالمدرســـة تســـهم في عملية التنشـــئة الاجتماعية وإعداد الشباب للمستقبل وإكسابهم معايير وقيم مجتمعهم، وتساعد على صهر التلاميذ في بوتقة واحدة، فالمدرسة ليست مجرد مكان لنقل المعرفة والمهارات الأكاديمية، بل هي مؤسسة تربوية تؤدي دوراً حيوياً في تشكيل الهوية الاجتماعية والثقافية للأفراد، وغرس القيم والمعايير السائدة، والإعداد النشء على حب الوطن والالتزام بمبادئه وقيمه والاهتمام بقضاياه ومشكلاته والمشاركة في رقيه وتقدمه مسؤولية

التربية للمواطنة، لذلك فإن دور التربية يتمثل في العمل على نشـر ثقافة الانتماء وتحقيق الهويات، لأنه من دون تحقيق هوية الفرد لن تتحقق هوية المجتمع، ومن دون غرس إحسـاس وشـعور الانتماء في الفرد لن يكون عنده انتماء للوطن، والتربية دور في تحقيق الوحدة الوطنية عبر التعريف بتاريخ البلاد والأمم، ودراسة النظام السـياسـي للشـعوب والدول، وتعريف الأفراد بحقوق وطنهم وحقوقهم وواجباتهم، وهو ما يمكن أن يحدث نوعا من الوعي لدى أفراد الشعب، بأنهم ينتمون الدولة واحدة، تتخطى الهويات الفرعية، فالمدرسة تساعد على إحساس مشترك بالوحدة الوطنية، وتغرس في نفوس طلابها روح الحوار والمناقشة كلما يكون عليه خلاف في الرأي، وهذا سيعودهم المناقشة لأمورهم الهامة، وسيطور الإحساس بالتسامح إزاء الآخرين المخالفين لهم، لذلك بادرت وزارة التربية العراقية إلى وضـع خطة اسـتراتيجية لإصـلاح وتطوير المناهج الدراسية في ضوء معيار الهوية الوطنية، وتضمنت بعض مناهجها التعريف بالدستور العراقي الجديد لعام 2005 ومجالس المحافظات والديمقراطية والحريات، وكذلك تعريف الوطن والمواطنة وواجبات المواطن تجاه الوطن، ورعاية الدولة للمواطنين، وهي عناوين تدخل أول مرة في مناهج التربية الوطنية وتهدف إلى توعية الطلبة بأهمية المواطنة للفرد وما يرتبط بها من حقوق وواجبات على المواطن أن يؤديها كاملاً، حتى يصـبح فاعلاً ومشاركاً في بناء حاظر ومستقبل وطنه، ولم يقتصر تنمية المواطنة والهوية الوطنية على المدرسة فقط، وأنما يمتد للجامعة جزء مكمل للجزء الأول ضـمن المنظومة التعليمية، لتشـكل كلاً واحداً في تعزيز قيم المواطنة وبناء الهوية الوطنية، فقد اسـهمت الجامعات العراقية بدور فعال وواضـح في تنمية المجتمع وبناء قدراته عن طريق برامج التعليم الجامعي، إضـافة إلى البحوث والدراسـات العلمية التي تنتجها والندوات والمؤتمرات العلمية التي تقوم بها، كما أدت الجامعات دوراً بارزاً وحيوياً في زرع الوعي الثقافي في الطلبة وتنمية قيم المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية، من خلال البرامج والنشـاطات غير المنهجية، فالجامعة تمثل البيئة المناسـبة لخلق حالة من التفاعل بين الطلبة وتبادل الآراء والأفكار فيما بينهم، كما تعد الجامعات مؤسسـات وطنية تربوية تهدف منذ نشأتها إلى ترسيخ الثقافة والهوية الوطنية القائمة على تكريس مفهوم المواطنة الصالحة، وتكريس مبادئ وقيم الديمقراطية والتسامح والتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر واعتماد الحوار المسئول الهادف بغية الوصول إلى التفاهم والتحاور بين الطلبة، لذلك فالجامعات يبرز دورها في بناء الشخصية الوطنية للطالب الجامعي يجسد فيها الثقافة الوطنية والتحلي بالأخلاق النبيلة والتسامح والحوار الهادف، وصهرهم في تيار الانتماء الوطني للوصول إلى شخصية وطنية جامعية، كما تودي الجامعة دورها الاجتماعي عبر توعية الطلاب والطالبات بمخاطر الغلو والتطرف، وذلك من خلال نشـر قيم التسـامح والاعتدال والوسـطية في الوسـط الجامعي، وتعزيز ثقافة الحوار لدى الطلاب وأبعادهم عن جميع اشـكال الخنوع والتبعية، وهذا ما تقوم به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق عبر النشـاطات العلمية

وتغيير المناهج الدراسية التي تؤكد على الهوية الوطنية وحب الوطن وأشاع السلام والاستقرار والاندماج المجتمعي، ومعالجة ظاهرة الانحراف الفكري والتطرف, والعنف.

المصادر

(1) حافظ، عبد العظيم جبر. (2024). التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية: بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد 2003م. مجلة حمورابي للدراسات، (50)، 69.

(2) صالح، بشرى حسين. (2024). أزمة الهوية الوطنية ما بين التحديات الخارجية والجهود الإقليمية والدولية. مجلة حمورابي للدراسات، (51)، 194-195.

(3) جاسم، خيري عبدالرزاق. (2019). إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها. مجلة حمورابي للدراسات، (30)، 193-194.

(4) جاسم، خيري عبدالرزاق. (2019). مرجع سابق، ص. 193.

(5) الصائغ، محمد ذنون زينو. (2024). أزمة الهوية الوطنية العراقية بين الانتماء والولاء والحقوق والواجبات. اكليل للدراسات الإنسانية، 5(1)، 1834-1835.

(6) الصائغ، محمد ذنون زينو. (2024). مرجع سابق، ص. 1835.

(7) محمد، ابتسام حمود. (2019). الهوية الوطنية في العراق: مفهومها وإشكالياتها وأهم التحديات التي تواجهها. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 26(7)، 424.

(8) الصائغ، محمد ذنون زينو. (2024). مرجع سابق، ص. 1839-1840.

(9) صهيود، اياد مطشر. (2023). جدليات الهوية الوطنية. في: العراق عقدان ملتهبان تناسل الأزمات.. امتناع الحلول (المجلد الأول، الطبعة الأولى، ص. 215-216). النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار.

(10) جاسم، خيري عبدالرزاق. (2019). مرجع سابق، ص. 194-195.

(11) خليل، طلال حامد. (2020). الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 4(2)، 47.

(12) الصائغ، محمد ذنون زينو. (2024). مرجع سابق، ص. 1839.

(13) المرجع نفسه، ص. 1839.

(14) الخليف، شروق عبدالعزيز. (2024). دور المؤسسات التربوية في تعزيز قيم الانتماء الوطني: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية. مجلة الآداب، 12(2)، 345.

(15) الخليف، شروق عبدالعزيز. (2024). مرجع سابق، ص. 349-350.

(16) محمود، وليد عدنان. دور معلمي الاجتماعي في ترسيخ قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة الجامعة العراقية، (50)، ج 2، 307-308.

(17) محمود، وليد عدنان. مرجع سابق، ص. 308.

(18) عبد الوهاب، أماني عبد المقصود. (2015). الدور التربوي والاجتماعي للمؤسسات التربوية في مواجهة الأخطار التي تهدد الهوية لدى الشباب الجامعي. المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، 3(1)، 536.

(19) المغذوي، عادل بن عايض بن عوض. (2020). دور المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية: دراسة تحليلية في ضوء وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، (2020)، 239.

(20) الحنيطي، عائدة علي أحمد. (2024). جاهزية المدارس الأردنية لتعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة في ظل العولمة: دراسة ميدانية من وجهة نظر معلمات مدارس مديرية تربية لواء القويسمة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 44(3)، 342.

(21) المرجع نفسه، ص. 342.

(22) نزيهة، خليل. (2018). مسؤولية المدرسة في ترسيخ الهوية الوطنية. دفاتر المخبر، 13(2)، 30-31.

(23) عبد الحسين، حنان عزيز. (2020). دور التربية في تعزيز قيمة المواطنة لدى الأطفال من خلال العملية التفاعلية الحياتية في المؤسسات التربوية. مجلة البحوث التربوية والنفسية، 17(64)، 415.

(24) الوافي، عبدالله إسماعيل. (2021). دور الإذاعات المدرسية والمناهج التعليمية في تعزيز مفاهيم الهوية الوطنية. وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، جامعة الزاوية، 12-13 ديسمبر 2021، ص. 487.

(25) المعاضد، علي سلطان البادي. (2023). أنماط القيادات المدرسية ودورهم في تعزيز الهوية الوطنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، ص. 19.

(26) الربيعي، فلاح خلف علي. (2023). التربية والتعليم العالي في العراق خلال عقدين (2003-2023). في: العراق: عقدان ملتهبان تناسل الأزمات.. امتناع الحلول (المجلد الثاني، ص. 255-257). النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار.

(27) خلف، خلود عبد الكريم. (2019). الهوية الوطنية لطلبة المرحلة الثانوية في مناهج التربية الاجتماعية في العراق: دراسة مقارنة ببعض النماذج الدولية. مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 58(2)، 272.

(28) عبد الأمير، سحر حربي. (2018). دور المدرسة في صناعة الهوية الوطنية العراقية. مجلة دراسات تربوية، 11(44)، 352-353.

(29) المرجع نفسه، ص. 353.

(30) إبراهيم، حسين خليل. (2020). المؤسسة التربوية ودورها في الضبط الاجتماعي: رؤية سوسيو-أنثروبولوجية للمجتمع العراقي. مجلة آداب الفراهيدي، 12(41)، 513.

(31) المرجع نفسه، ص. 513.

(32) المغذوي، عادل بن عايض بن عوض. (2020). مرجع سابق، ص. 241-244.

(33) الترهوني، صالحة علي رمضان، وساسي، أمنة سليمان محمود. (2020). دور المناهج التربوية-التعليمية في تأصيل الهوية الوطنية: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، 2(5)، 233.

(34) البياتي، فراس عبد الكريم محمد علي، والقريشي، بهاء عبد الكريم طاهر. (2023). التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء الهوية الوطنية في العراق بعد عام 2005. الدراسات السياسية والاستراتيجية، (47)، 177-180.

(35) البياتي، فراس عبد الكريم محمد علي، والقريشي، بهاء عبد الكريم طاهر. (2023). مرجع سابق، ص. 181.

(36) حمد، محمد عبد. (2023). الدور التاريخي للجامعات العراقية في بناء الهوية الوطنية. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 14(58)، ج 1، 182-185.

(37) بن قاصير، موسى، وبو منجل، خالد. (2020). دور التعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في تدعيم ثقافة السلم الاجتماعي. مجلة حمورابي للدراسات، (35)، 137.

(38) شرقي، ساجد. (2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. مجلة مركز دراسات الكوفة، (10)، 173.

(39) حسين، مريم محمد. (2018). دور المؤسسة التعليمية (الجامعة) في تنمية الوعي السياسي الوطني. مجلة السلام الجامعة، 1(2)، 313-314.

(40) حسين، مريم محمد. (2018). مرجع سابق، ص. 314-315.

(41) عبد الرحمن، برهان حافظ. (2010). دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين: جامعة النجاح أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص. 23.

(42) الجاسم، عبد العزيز خضر عباس. (2018). دور الجامعة في بناء القيم وسلوكيات الطلبة للحفاظ على السلم والأمن المجتمعي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، (4)، 306.

(43) نعمة، علي محمد. (2024). تعزيز الهوية الوطنية لطلبة الجامعات العراقية ودورها في مواجهة التطرف المؤدي إلى الإرهاب. المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، 4(7)، 151.

(44) شاكر، نوار عامر، وخضر، سرى حسين. (2023). دور التعليم الجامعي العراقي في مواجهة التطرف بعد العام 2014. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 3(4)، 252.

(45) محي، أحمد غالب. (2020). المناهج التعليمية (الجامعية) ودورها في ترسيخ السلوك الديمقراطي في العراق بعد العام 2003. قضايا سياسية، (60)، 87.

(46) المرجع نفسه، ص. 88.

(47) محي، أحمد غالب. (2020). مرجع سابق، ص. 88-89.

(48) المرجع نفسه، ص. 89-90.

(49) محي، أحمد غالب. (2020). مرجع سابق، ص. 93.

(50) الهيتي، ثائر شـاكر محمود، وبردان، فلاح مبارك. (2020). دور الجامعات العراقية في بناء السـلم المجتمعي وتعزيز الأمن الفكري. مجلة دراسات دولية، (83)، 218-220.

(51) الهيتي، ثائر شاكر محمود، وبردان، فلاح مبارك. (2020). مرجع سابق، ص. 220-221.

(52) الجاسـور، ناظم عبد الواحد. (2010). دور المؤسـسـات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي. المجلة السياسية الدولية، (14)، 18-19.

(53) المرجع نفسه، ص. 19-20.